



Distr.
GENERAL

A/37/716

10 December 1982

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٨٥ من جدول الأعمال

حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية

تقرير اللجنة الثالثة

المقرر : السيد كارل بورشارد (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

أولا - مقدمة

- ١ - قررت الجمعية العامة ، في جلستها الرابعة المعقودة في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، أن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون " حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية : تقرير الأمين العام " وأن تحيله الى اللجنة الثالثة .
- ٢ - ونظرت اللجنة في هذا البند مع البنود ٨٤ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ في جلساتها ٤٧ و ٥٠ الى ٥٣ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٤ و ٦٧ ، المعقودة في ١٨ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر و ٣ و ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ . ويرد سرد لمناقشة اللجنة في المحاضر ذات الصلة (A/C.3/37/SR.47 و SR.50-53 و SR.55 و SR.56 و SR.64 و SR.67) .
- ٣ - وكان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام عن حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية (A/37/330 و Add.1) .
- ٤ - وفي الجلسة ٤٧ المعقودة في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، أدلى المساعد الخاص لمدير مركز حقوق الانسان ببيان استهلالي .

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.3/37/L.56

- ٥ - في الجلسة ٦٤ المعقودة في ٦ كانون الأول / ديسمبر ، عرض ممثل المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية مشروع قرار (A/C.3/37/L.56) ، تحت البند المعنون " حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية " ، اشتركت في تقديمه بنما ، وتشاد ، وسنغافورة والسنغال ، والسويد ، وغامبيا ، وغانا ، وفولتا العليا ، وفيجي ، وقبرص ، وكوستاريكا ، والمغرب ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيجيريا ، وهولندا ، وكندا بوليفيا والنرويج ، وانضمت اليها فيما بعد ايطاليا .

٦ - وفي الجلسة ٦٧ المعقودة في ٧ كانون الأول / ديسمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت (انظر الفقرة ١٦ ، مشروع القرار الأول) .

باء - مشروع القرار A/C.3/37/L.71

٧ - في الجلسة ٦٤ المعقودة في ٦ كانون الأول / ديسمبر ، عرض ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مشروع قرار (A/C.3/37/L.71) ، معنون " حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية " ، اشترك في تقديمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واثيوبيا ، وانغولا ، وبلغاريا ، وبنن ، وبولندا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ورومانيا ، وغانا ، وغينيا - بيساو ، وكوبا ، ومنغوليا ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، والهند ، واليمن الديمقراطية ، وكذا الرأس الأخضر ، ثم انضمت اليها فييت نام .

٨ - وفي الجلسة ٦٧ المعقودة في ٧ كانون الأول / ديسمبر ، نقح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، شفويا ، باسم مقدمي المشروع ، الفقرة السابعة من الديباجة ، وذلك باضافة العبارة التالية " وكذا انتهاكات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة الدول وسلامتها الاقليمية وتقرير مصير الشعوب " .

٩ - وفي الجلسة نفسها ، اقترح ممثل عمان ، شفويا ، ادراج عبارة " ومنع انتهاكات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة الدول وسلامتها الاقليمية وتقرير مصير الشعوب " بعد عبارة " مراعية دولية فعّالة " في الفقرة ٢ من المنطوق .

١٠ - وفي الجلسة نفسها ، قبل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، باسم مقدمي المشروع ، التعديل الذي اقترحه ممثل عمان ، ونقح مشروع القرار تبعا لذلك .

١١ - وفي الجلسة نفسها ، اقترح ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، شفويا ، اضافة عبارة " وفي الحرية وسلامة الشخص " بعد عبارة " في الحياة " في الفقرات السادسة و الحادية عشرة والثانية عشرة من الديباجة والفقرات ١ و ٢ و ٦ من المنطوق .

١٢ - وفي الجلسة نفسها ، قام ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في أعقاب مشاورات بشأن مقترح ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، بتفويض آخر لنص مشروع القرار ، وذلك على النحو التالي :

(أ) في الفقرة الثانية من الديباجة ، اضيفت عبارة " الذى يخول جميع الناس بمقتضاه الحق في الحياة والحرية وسلامة الشخص " بعد عبارة " الاعلان العالمي لحقوق الانسان " ؛
(ب) وفي الفقرة ٦ من المنطوق ، اضيفت عبارة " والحرية وسلامة الشخص ، وفي العيش في سلام " في نهاية الفقرة .

١٣ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/37/L.71 ، بصيغته المنقحة شفويا ، بأغلبية ١٠٢ صوت مقابل لاشيء ، وامتناع ٢٨ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ١٦ ، مشروع القرار الثاني ألف) .

جيم - مشروع القرار A/C.3/37/L.73

١٤ - في الجلسة ٦٤ المعقودة في ٦ كانون الأول / ديسمبر ، عرض ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مشروع قرار (A/C.3/37/L.73) معنون " حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية " ، اشتركت في تقديمه الأرجنتين ، واكوادور ، وأنغولا ، وبلغاريا ، وبنغلاديش ، وبنما ، وبنن ، وبولندا ، وتشاد ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ورومانيا ، وزامبيا ، وزمبابوى ، وغيانا ، وفييت نام ، وقبرص ، وكوبا ، ومدغشقر ، والمغرب ، ومنغوليا ، ونيكاراغوا ، وهنغاريا ، واليمن الديمقراطية ، ثم انضمت اليها افغانستان ومالي .

١٥ - وفي الجلسة ٦٧ المعقودة في ٦ كانون الأول / ديسمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بأغلبية ١٠٩ أصوات مقابل لاشيء ، وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت . (انظر الفقرة ١٦ ، مشروع القرار الثاني باء) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثالثة

توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الأول

آثار التطورات العلمية والتكنولوجية على حقوق الانسان

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٥٣/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، الذى رجحت فيه من لجنة حقوق الانسان أن تحت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات على الاضطلاع ، على سبيل الأولوية ، بدراسة لمسألة حماية المحتجزين بدعوة اختلال صحتهم العقلية ، بغية وضع مبادئ توجيهية ،

وان تشير أيضا الى قرارها ١٣٠/٣٥ باء المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، وقرارها ٥٦/٣٦ باء المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، اللذين رحبت فيهما بالعمل الذي تقوم به اللجنة الفرعية وأحاطت علما مع الارتياح بذلك العمل ، ورجت من لجنة حقوق الانسان مواصلة النظر في هذه المسألة في ضوء الاجراء الذي اتخذته اللجنة الفرعية ، بغية تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

وان تشير أيضا الى قرار لجنة حقوق الانسان ٦/١٩٨٢ المؤرخ في ١٩ شباط / فبراير ١٩٨٢ ، الذي رجحت فيه اللجنة من اللجنة الفرعية في دورتها الخامسة والثلاثين أن تنظر في المسألة على سبيل الأولوية العالية ، بغية تقديم آرائها وتوصياتها ، بما في ذلك مشروع مجموعة خطوط ارشادية ومبادئ وضمنات ، الى اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين ،

وان تلاحظ أن لجنة حقوق الانسان لن يمكنها تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كما هو مطلوب في قرار الجمعية ٥٦/٣٦ باء ، لاستحالة انتهاء اللجنة الفرعية في دورتها الخامسة والثلاثين من النظر في مشروع مجموعة الخطوط الارشادية والمبادئ والضمنات ،

وان تؤكد من جديد اقتناعها بأن احتجاز أشخاص في مؤسسات للأمراض العقلية بسبب آرائهم السياسية أو لأسباب غير طبية أخرى هو انتهاك لحقوق الانسان ،

وان تلاحظ مع الارتياح التقدم الذي أحرزته اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في نظرها في مشروع مجموعة الخطوط الارشادية والمبادئ والضمنات المقدم اليها ،

تحت لجنة حقوق الانسان ، ومن خلالها اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، على مواصلة وتعجيل نظرها في هذه المسألة بغية تقديم اللجنة آرائها وتوصياتها الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

شروع القرار الثاني

حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية

ألف

ان الجمعية العامة ،

ان نعيد تأكيد تصميم شعوب الأمم المتحدة على أن تنقذ الأجيال التالية من ويلات الحرب ، وأن تؤكد من جديد ايمانها بكرامة الفرد وقدره ، وأن تصون السلم والأمن الدوليين ، وأن تنمسي العلاقات الودية بين الشعوب والتعاون الدولي في تعزيز وتشجيع الاحترام العالمي لحقوق الانسان وللحريات الأساسية ،

وان تشير الى أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان (١) الذي يخول جميع الناس بمقتضاه الحق في الحياة والحرية وسلامة الشخص ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (٢) ، الذي تنص المادة ٦ منه على أن " لكل انسان حقاً أصيلاً في الحياة " ،

وان تشير أيضاً الى قرارها (٣٢٨١ د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ الذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وقراريها (٣٢٠١ د - ٦) و (٣٢٠٢ د - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ ، اللذين يتضمنان الاعلان ببرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

وان تحيط علماً بالاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي (٣) ، والاعلان الخاص بالاستفساد من التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية (٤) ، والاعلان الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم (٥) ، والاعلان الخاص بمنع وقوع كارثة نووية (٦) ، وقرار الجمعية العامة ٩٢ / ٣٦ ط١ المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ومنع الحرب النووية ،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣) .

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١) المرفق .

(٣) القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) .

(٤) القرار ٣٣٨٤ (د - ٣٠) .

(٥) القرار ٧٣ / ٣٣ .

(٦) القرار ١٠٠ / ٣٦ .

وان تلاحظ مع التقدير قرار لجنة حقوق الانسان ٧/١٩٨٢ المؤرخ في ١٩ شباط/فبراير

١٩٨٢

وان تعيد تأكيد الحق الاصيل لجميع الشعوب وجميع الافراد في الحياة ،

وان يساورها بالغ القلق لأن السلم والأمن الدوليين مازال يتهددهما خطر سباق التسلح ،
ولاسيما سباق التسلح النووي ، وكذا انتهاكات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة
الدول وسلامتها الإقليمية وتقرير المصير بالنسبة للشعوب ،

وان تدرك أن جميع أهوال الحروب السابقة وسائر النكبات الأخرى التي نزلت بالبشر
تتضائل بالمقارنة بما ينطوي عليه استخدام أسلحة نووية قادرة على ابادته الحضارة من على وجه
الأرض ،

وان تلاحظ الحاجة الماسة الى اتخاذ تدابير عاجلة تستهدف نزع السلاح العام الكامل ،
ولاسيما نزع السلاح النووي ،

وان تضع في اعتبارها أنه يتعين ، وفقاً لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية
والسياسية ، أن تحظر قانوناً أية دعاية للحرب ،

وان تشير الى المسؤولية التاريخية لحكومات جميع بلدان العالم في ازالة خطر الحرب من
حياة البشر ، وفي المحافظة على الحضارة وكفالة تمتع كل انسان بحقه الاصيل في الحياة ،

واقنعنا منها بأنه لا توجد لأي شعب في العالم حالياً قضية تتجاوز في أهميتها مسألة
المحافظة على السلم وكفالة الحق الأساسي لكل انسان ، ألا وهو الحق في الحياة ،

١ - تعرب عن اقتناعها الراسخ بأن لجميع الشعوب وجميع الافراد حقاً أصيلاً في
الحياة ، وأن حماية هذا الحق الأول شرط أساسي للتمتع بسائر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية ؛

٢ - تؤكد الحاجة الملحة الى بذل جميع الجهود الممكنة من جانب المجتمع الدولي
لتعزيز السلم ، وازالة خطر الحرب ، ولاسيما الحرب النووية ، ووقف سباق التسلح ، وتحقيق نزع
السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، والاسهام بذلك في تأمين الحق في الحياة
ومنع انتهاكات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وتقرير
المصير بالنسبة للشعوب ؛

٣ - تؤكد كذلك الأهمية القصوى لتنفيذ تدابير عاجلة لنزع السلاح تستهدف الافراج عن
موارد اضافية كبيرة ينبغي أن تستخدم في أغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولاسيما لصالح
البلدان النامية ؛

٤ - تطلب الى جميع الدول أن تتخذ تدابير فعالة كي تحظر قانوناً أية دعاية
للحرب ؛

٥ - تطلب مرة أخرى الى جميع الدول ، والأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية ، أن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة الاستفادة من نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي ، على وجه الحصر ، لمصلحة السلم وخير البشرية ولتعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ونما تميز على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ؛

٦ - ترجو من لجنة حقوق الانسان أن تؤكد في أنشطتها المقبلة على الحاجة الى كفالة الحق الأساسي لكل انسان في الحياة والحرية وسلامة الشخص ، وفي العيش في سلام ؛

٧ - تقرر أن تواصل النظر في هذا الموضوع في دورتها الثامنة والثلاثين في اطار البند المعنون " حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية " .

بـ

ان الجمعية العامة ،

ان تلاحظ أن التقدم العلمي والتكنولوجي هو أحد العوامل الهامة في تطور المجتمع الانساني ،

وان تلاحظ مرة أخرى الأهمية الكبرى للاعلان الخاص بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية ، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٣٣٨٤ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ،

وان ترى أن تنفيذ الاعلان المذكور سوف يساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين للشعوب ، وتطويرها الاقتصادي والاجتماعي ، والتعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان ،

وان يساورها شديداً القلق لأن نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي يمكن أن تستخدم في سباق التسلح مما يضر بالسلم والأمن والتقدم الاجتماعي على الصعيد الدولي ، وحقوق الانسان وحرياته الأساسية ، وكرامة الشخص الانساني ،

وان تسلّم بأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد تتطلب على وجه الخصوص مساهمة هامة من العلم والتكنولوجيا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ،

وان تضع في اعتبارها أن تبادل ونقل المعرفة العلمية والتكنولوجية هو أحد السبل الهامة للتعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ،

وان تحيط علماً مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية (٧) ،

- ١ - تؤكد على أهمية تنفيذ جميع الدول للأحكام والمبادئ الواردة في الاعلان الخاص بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية من أجل تعزيز حقوق الانسان وحرياته الأساسية ؛
- ٢ - تطلب الى جميع الدول أن تبذل كل جهد لاستخدام منجزات العلم والتكنولوجيا في تعزيز التنمية والتقدم السلميين في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ؛
- ٣ - ترجو من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تأخذ أحكام الاعلان في اعتبارها في برامجها وأنشطتها ؛
- ٤ - تدعو الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي لم تقدم بعد معلوماتها وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٥/٣٠ ألف المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، أن تفعل ذلك ؛
- ٥ - ترجو من لجنة حقوق الانسان أن تولي اهتماما خاصا ، عند نظرها في البنود المعنون " حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية " ، لمسألة تنفيذ الاعلان ؛
- ٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدرتها الثامنة والثلاثين البند المعنون " حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية " .
